أعلنت الحكومة الفرنسية، اليوم السبت، سلسلة من الإجراءات العاجلة لدعم البلديات في استقبال وإيواء اللاجئين، في ختام اجتماع في باريس بين وزير الداخلية برنار كازنوف ورؤساء 622 بلدية من مختلف التوجهات السياسية، عدا بضع بلديات ينتمي رؤساؤها لحزب "الجبهة الوطنية".

وأعلن كازنوف لرؤساء البلديات، أن الدولة ستدفع مبلغ 1000 يورو عن كل لاجئ تأويه، وستدفع المبلغ نفسه لأصحاب المساكن الذين يؤجرون البيوت للاجئين.

أما عززت الحكومة الموارد المالية والبشرية للمكتب الوطني للهجرة والمكتب الوطني للاجئين، ووكالات الدولة المعنية باستقبال وإيواء اللاجئين والمهجّرين.

وخلال الاجتماع، أكد كازنوف أنه بالموازاة مع الدعم الحكومي للبلديات والجمعيات التي تستقبل اللاجئين، فإن الحكومة تكثف جهودها لمحاربة شبكات التهريب، بالتنسيق مع بلدان الاتحاد الأوروبي، وإقامة مراكز إيواء في الحدود الخارجية لدول الاتحاد، من أجل تسجيل اللاجئين وفرزهم واستبعاد المهاجرين الاقتصاديين الذين لا تتوفر لديهم مواصفات اللجوء.

وأنشأت وزارة الداخلية الفرنسية خلية أزمة في مقرها بباريس، تتولى تنسيق عمليات استقبال وإيواء حوالي 1000 لاجئ سوري وعراقي دخلوا التراب الفرنسي في الأيام الأخيرة، بالإضافة إلى 6700 لاجئ آخر التزمت فرنسا للاتحاد الأوروبي باستقبالهم في يونيو/ حزيران الماضي.

كما أن هذه الخلية عليها تدبير إيواء 450 مهاجراً يقيمون في مخيم عشوائي قرب محطة القطارات "أوستيرليتز" بباريس، وأيضاً مئات المهاجرين الآخرين المرابطين في منطقة "كاليه" في الشمال على الحدود مع بريطانيا.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 12/09/2015
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com